ومنظومة وشبكات تحالفاته في كل مكان.

(ب) الجوار الحضاري: بين المساندة للثورات والتوظيف لها في توازنات إقليمية عالمية؟

إن مفهوم الجوار الحضاري، هو إعادة صياغة لمفهوم الجوار الإقليمي –الذي تقدمه أدبيات النظم الإقليمية والنظام العربي بصفةٍ خاصة، وهو يستدعي الأبعاد الثقافية الحضارية التاريخية والمعاصرة إلىٰ جانب الأبعاد المادية في تحديد النظم وجوارها.

ومن ثم، ففي مقابل الرؤىٰ المتصارعة المادية عن العلاقات المصرية التركية، الإيرانية، فيمكن استدعاء رؤىٰ تنافسية تكاملية علىٰ أسس حضارية. فإن مفهوم الجوار الحضاري يستدعي أفكارًا عن دور تركيا وإيران، انطلاقًا من أن الثورة المصرية –مثلا– كانت نموذجًا حضاريًا. بمعنىٰ أن هذه الثورة تتجاوز حدود التقسيمات السياسية والحزبية التقليدية، وبالمثل بقية الثورات؛ ورغمًا عما شاب بعض هذه الثورات من عنفٍ منظم حكومي، إلا أنها بدت جميعها –حضارية– بهذا المعنىٰ المتجاوز لقواعد اللعب السياسية

التقليدية، ولاسيما التنافس أو التصارع الحزبي.

فماذا عن أبعاد دور هذا الجوار الحضاري الذي يتجاوز أيضًا الحدود القومية؟ هل يساند أم يوظف بدوره المواقف من الثورات؟

إن مستقبل الثورة المصرية ونمط القوة المصرية الجديدة التي ستتولد عنها من شأنه التأثير في لعبة التنافس بين أركان الأمة الثلاثة تركيا، إيران، مصر، علىٰ نحوٍ يجدد من الدور المصري الذي سبق وتوارىٰ أمام الفاعلية التركية والإيرانية (**بأنماطٍ مختلفة**) تجاه المنطقة العربية، في وقتٍ اختار نظام مبارك الانكفاء داخل حدود مصر بحجة حماية الأمن القومي المصري. وبالمثل، فإن مستقبل الثورات العربية الأخرىٰ في سوريا والبحرين واليمن وليبيا، عاملا مؤثرًا أيضًا علىٰ التوازنات الإقليمية الجديدة قيد التشكيل بعد اندلاع الثورات.

ولقد اختلف نمط التوجهين التركي والإيراني نحو الثورات بين توجه تركي تدخلي بنائي بأدواتٍ متنوعة وبين توجه إيراني متأرجح ثم سلبي. وقد ارتبط التوجهان بطبيعة المشروع

الإقليمي لكل من الدولتين وبطبيعة تحالفاتهما مع القوىٰ الكبرىٰ.

فمن محاولة إيران لوصف الثورة المصرية في بدايتها بكونها ثورة إسلامية، إلىٰ مساندة الثورة في البحرين باعتبارها ثورة شيعية إلىٰ المبادرة السريعة والمتواترة لاستكمال تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية، إلىٰ مساندة النظام السوري الذي يقمع بوحشية ثورة شعبه، إلىٰ صمت وسكوت عن التدخل العسكري للناتو لمساندة ثوار ليبيا. وهذا الموقف الإيراني في بداية الثورات لا يفسره إلا الحالة الراهنة للنظام الإيراني الذي يواجه مشاكل داخلية طالما أرجعها إلىٰ تدخلاتٍ خارجية منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وما أعقبها من مظاهرات واحتجاجات داعية لإصلاحات في النظام الإيراني، بعبارة أخرىٰ لا يمكن فهم المواقف الإيرانية إلا بكونها تخاطب الداخل الإيراني أولا، وكيف يمثل هذا الداخل حين اندلاع الثورات وبعدها مباشرة ضاغطًا علىٰ نمط توجهها نحو الثورات العربية. ويزيد من الموقف الإيراني صعوبة تجاه القوىٰ الغربية (إلىٰ) الإعلان الغربي عن مساندة هذه الثورات،

رغمًا عن تأثيراتها في حال تحقق أهدافها علىٰ المصالح الغربية، ورغمًا عن كل التوجهات الغربية لاحتواء هذه الثورات حتىٰ لا تخرج عن الخطوط الحمراء التي يضعها الغرب أمام توجهات النظم الجديدة (**أو القديمة – الجديدة**) أو الثورات التي ظلت قائمة لفترة ممتدة، دون حسم.

ويزداد الأمر صعوبة أمام حسابات إيران مع مواقف حلفائها في لبنان (**حزب الله**) وفي فلسطين (**حماس**). فكلاهما –إلىٰ جانب سوريا– يمثلون أركان مشروع المقاومة العسكرية ضد إسرائيل العدو الأساسي لإيران والذي ينتظر توجيه ضربة عسكرية لها، وفي حين اتجهت حماس وبمبادرة مصرية للتصالح مع السلطة الفلسطينية مما عقد فرص إسرائيل التلاعب من جديد بمسألة لمفاوضات للحل السلمي وفي حين اتجهت حماس أيضًا مع تصاعد عدوان بشار الأسد علىٰ شعبه لنقل مقر قيادتها خارج دمشق والتزام الصمت ، فلقد اتجه حزب الله للمساندة الصريحة والحاسمة للنظام السوري في وقتٍ شديد الحساسية تمر به السياسة الداخلية اللبنانية مما عقد من الأوضاع الداخلية. ومن ثم، ففي ظل

تصدع النظام السوري الحليف، بل والنظام في العراق أيضًا مع تزايد المشكلات أمام توجه المالكي لمزيد من الانفراد بالسلطة. ومن ثم، مع تزايد التهديدات للمشروع الإيراني في المنطقة، استمرت إيران في دعم نظام بشار الأسد ودعم التحالف مع روسيا في مواجهة المبادرات العربية والدولية ضد هذا النظام. وهو الأمر الذي أبرز التداخل بين الصراع العالمي الروسي بالأمريكي الجديد ومن الصراع الأمريكي الإيراني التقليدي وخاصة حول البرنامج النووي. وفي المقابل، ظلت إيران تلعب بأوراق أخرىٰ مثل الورقة الشيعية في البحرين والخليج بصفةٍ عامة، وكذلك ورقة مضيق هرمز والخليج العربي حيث ذهبت إيران في نهاية 2011 إلىٰ التهديد بإغلاق المضيق مع تصاعد التهديدات الإسرائيلية من جديد –بعد زيارة نتنياهو لواشنطن– بضرب إيران.

ومن هنا، يتضح مغزىٰ المواقف التركية، فإلىٰ جانب ما يتردد في أوساط عربية وأمريكية علىٰ حدٍ سواء ومنذ ما يقرب من العقد حتىٰ الآن عن ملاءمة نقل النموذج التركي في الديمقراطية العلمانية إلىٰ الممارسة العربية (**فيما يتصل**

بإشكالية العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع)، فإن تركيا اتخذت مواقف –وإن اتسمت بالتدرجية- إلا أنها توصف في مجموعها بمساندة ثورات الشعوب ضد نظمها، وعلىٰ النحو الذي يستجيب للرؤية التركية (**حزب العدالة والتنمية**) عن دورها الإقليمي وعن دورها علىٰ صعيد السياسات العالمية وعن كيفية خدمة المصالح التركية والعربية علىٰ حدٍ سواء علىٰ أساس من الانفتاح المتبادل بين الجانبين. ولم تقتصر المساندة التركية علىٰ المساندة اللفظية بل انتقلت إلىٰ الممارسة الفعلية، سواء بعرض الوساطة (**البحرين وليبيا**) أو المشاركة في عمليات إغاثة وعمليات عسكرية (**ليبيا**) أو المساندة الدبلوماسية الرسمية والشعبية كما حدث مع مصر وخاصةً تجاه شباب ثورة مصر (**زيارة جول لميدان التحرير واستضافة وفد من شباب مصر في تركيا**). وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله جول ثم زيارة رئيس الوزراء التركي أردوجان لمصر في سبتمبر 2011 أول زيارة لرئيس دولة أجنبية لمصر بعد الثورة، كما كانت زيارته لليبيا في نفس الشهر الأولىٰ أيضًا عقب قتل القذافي. كما قامت تركيا أيضًا

بالضغط علىٰ النظام السوري لوقف القمع وفتح الحدود التركية لاستقبال السوريين الفارين من قمع الآلة الأمنية والعسكرية السورية. ومن الملاحظ أنه مع تزايد الضغط التركي علىٰ النظام السوري تزايد احتضان تركيا للشعب السوري اللاجئ إلىٰ الأراضي التركية طلبًا للحماية، رغم كل ما يمثل هذا من ضغط علىٰ العلاقات الرسمية وخاصةً مع اتجاه النظام السوري إلىٰ قطع الخطوط أمام هذا الخروج، وهو الخروج الذي يمثل في حد ذاته ضربة لأكذوبات النظام السوري عن حقيقة الأوضاع داخل سوريا، من حيث كونها أعمال إرهابية مسلحة ضد النظام. وبعد أن كان الدور التركي الضاغط علىٰ بشار الأسد يلقىٰ قبولا مع الشعب السوري، إلا أنه بعد تزايد العنف من جانب النظام وبعد عسكرة الثورة، لم يتصاعد الضغط التركي إلىٰ حد التهديد بالتدخل العسكري الذي طالبت به الثورة وهو الأمر الذي عرض السياسة التركية للاتهام بالتراجع أمام حساباتها الإقليمية والعالمية ناهيك عن الوطنية، بعد أن تعرضت الأوضاع الداخلية للاهتزاز من جراء تجدد العنف الكردي علىٰ الحدود وفي الداخل.

ويزداد مغزىٰ الدور التركي –مقارنةً بالدور الإيراني– لعدد من الاعتبارات:

من جهة، أنه ليس دورًا رسميًا فقط، فإلىٰ جانب القنوات الرسمية الحية والمتدفقة، فإن القنوات الشعبية والمدنية لا تقل تدفقًا وفعالية وعلىٰ نحوٍ يتسم بالمبادرة المستمرة والمنتظمة. وذلك في وقتٍ يعترض الدور الإيراني المناظر العديد من العقبات باستثناء في لبنان وسوريا ومع حماس.

ومن جهة ثانية، تجدد الثقة في حكم حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في يونيه 2011 والتي أكد بعدها أردوجان أن انتصار حزبه هو انتصار للجميع في دمشق وجنين وغزة ومصر وكوسوفا، ما يعني استمرار مساندة تركيا لقضايا هذه الشعوب.

ومن جهة ثالثة، لا يندرج الدور التركي في إطار صدامي أو عدائي مع أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا يمكن القول في نفس الوقت أنه يندرج في إطار من توزيع الأدوار المتعمد لاحتواء الثورات بعيدًا عن الخطوط الحمراء ضد المصالح الغربية. ولكن يمكن القول إنه دور مستقل

ومبادر يحفظ المصالح التركية الإقليمية والعالمية، وفقًا للرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية، وهي سياسة ذات أبعاد حضارية واضحة تبدو من نمط التوجهات نحو «**المنطقة العربية**»، وهي التوجهات التي وإن تشبعت بجهود إعادة تشكيل الصور النمطية المتبادلة بين الأتراك والعرب في ظل ميراث تاريخي ممتد، إلا أنها تحقق المصالح التركية، كما لا تتناقض مع مصالح الشعوب العربية. وبذا تكون تركيا، قبل الثورات وبعدها —قد قدمت نموذجًا جديدًا في السياسة الخارجية يمكن وصفه بنموذج حضاري يجمع بين الأبعاد القيمية والأبعاد المصلحية في منظومة متكاملة، ليس في سياستها تجاه العرب فقط ولكن تجاه الدوائر الأخرىٰ لهذه السياسة الخارجية.

ومن ثم، يصبح السؤال: هل تزيد الثورات العربية من فرص الدور التركي لدىٰ النخب والشعوب العربية؟ وهل ستكون محكًا لإعادة تشكيل الأدوار المتبادلة بين الجانبين، وعلىٰ نحوٍ يؤسس لتوازن إقليمي جديد علىٰ دعائم ثلاث مصرية، تركية، إيرانية؟ فلطالما تشكل التاريخ الإسلامي الدولي،

سواء البيني أو مع العالم الخارجي، انطلاقًا من حالة العلاقة بين هذه الأركان الثلاثة، قوة أو ضعفًا، صراعًا وعداء أو تكاملا تنافسيًا. ويجدر القول إن الانفتاح التركي علىٰ الثورات العربية لم يلق ترحيبًا كاملا. وبدا حديث عن محور مصري –خليجي– أمريكي ضد دور تركي نشط وفاعل. وليس غريبًا أن تلقىٰ زيارة أردوغان لمصر استقبالا رسميًا باردًا شابته بعض التوترات وانقطعت الزيارات المكوكية التي كان يقوم بها وزير الخارجية التركي شهريًا إلىٰ مصر.

ومن جهة رابعة، في ظل الانفتاح التركي علىٰ إيران بقىٰ السيناريو مفتوحًا. هل يمكن أن تعيد إيران صياغة دورها الإقليمي نحو مزيد من التعاون والتنسيق مع تركيا لمساندة الشعوب والضغط علىٰ النظام السوري والنظام في البحرين؟ إلا أن هذا التوجه الخارجي الإيراني لا يبدو ممكنًا علىٰ نحوٍ سريع، حيث لابد وأن يسبقه خطوات داخلية إصلاحية بالأساس. وإذا كانت وفود الدبلوماسية الشعبية التركية لا تكف عن التوجه للعرب، فمما لا شك فيه أن وفود الدبلوماسية الشعبية العربية –كما حدث من مصر– لابد وأن

تتجه نحو إيران أيضًا. فركني الجوار الحضاري –في حالة تكاملهما يمكن أن يصبحا صمام أمان يحول دون انفجارات تقود إليها أنماط التدخلات الخارجية في الثورات. إلا أن العام الأول من الثورات لم يشهد الا مزيد من السكوت العربي علىٰ استمرار حصار إيران المتصاعد من ناحية، كما لم يشهد من ناحية أخرىٰ الا مزيد من الاستغراق الإيراني في مساندة نظام الأسد. وهو الوضع الذي لم يوازنه مبادرات مصرية أو تركية أو مصرية تركية نحو إيران، في محاولة لايجاد الفرص أمام إدارة إقليمية لأزمات المنطقة توازن بين حسابات ومصالح كل الأطراف (**الخليج إيران، الشعب السوري، لبنان، الفلسطينيون**).

إن الأمر الممكن التأكيد عليه، بقدر أكبر من المصداقية الآن بعد مرور عام من الثورات، هو أن الجوار الحضاري التركي للثورات العربية هو مصدر مساندة أكبر من مساندة الجوار العربي الذي لم يشهد الثورات، ولعل الانفتاح علىٰ هذا الدور التركي والتنسيق بينه وبين الإيراني من شأنه أن

يقلل من غلواء الانفراد الأمريكي والأوربي –في غياب ملحوظ لدور صيني أو روسي إلا فيما تعلق بسوريا ومجلس الأمن حتىٰ الآن– باحتواء الثورات العربية وتقييدها.... إلىٰ أين؟

* * *

الخاتمة

إن حال الثورة في ليبيا واليمن وسوريا من ناحية، وحالة المراحل الانتقالية في مصر وتونس من ناحية أخرىٰ، وحالة التجميد في البحرين من ناحية ثالثة، وحالة الترقب والحذر في الأردن والمغرب والجزائر من ناحية رابعة، وحالة ردود الأفعال الدفاعية أحيانًا والهجومية أحيانًا أخرىٰ من جانب الخليج بقيادة سعودية من ناحية أخيرة، جميعها قدمت -كما سبق ورأينا- إجابات متعددة علىٰ السؤال: إلىٰ أين؟ وإن كانت جميعها ذات دلالة واحدة وهي أن النظام الدولي السائد يعمل لاحتواء وتقييد ما أسماه حالة «**الربيع العربي**» وعدم مساندة الشعوب الثائرة بلا شروط، وعلىٰ نحوٍ يهدد، كما تبين بعض المؤشرات، بأن يتم إعادة إنتاج النظم القديمة بوجوهٍ جديدة مع استمرار نفس البنىٰ والهياكل الاجتماعية والاقتصادية، ولو مع تغير في البنىٰ السياسية العلوية.

وإذا كانت السياسات الغربية العالمية تستند إلىٰ مقولات

الديمقراطية والمدنية وحقوق الإنسان والمساواة، فإن الخطابات الأكاديمية والفكرية في الدوائر الغربية تتجادل أيضًا حول أزمات الديمقراطية في المجتمعات والدول الغربية، كما تتجادل أيضًا حول إمكانيات «**الديمقراطية العالمية**».

وفي حين يرىٰ البعض أن هذه الديمقراطية العالمية المنشودة تستند إلىٰ ديمقراطيات علىٰ النموذج الغربي الليبرالي، فإن اتجاه آخر أكثر نقدية وبنائية يبحث في تعددية المرجعيات الحضارية لهذه الديمقراطية حتىٰ تصبح عالمية حقيقةً. في حين يرىٰ اتجاه ثالث أن العدالة العالمية لابد وأن تسبق الديمقراطية العالمية بل وتعد شرط مسبق لها، إن العدالة تتصل بالشعوب أكثر مما تتصل بالنخب مثل «**الديمقراطية**». ولعلنا نستطيع في هذه المرحلة من تفاعلنا مع الغرب حول مرجعيات الإصلاح والتغيير في مجتمعاتنا ونظمنا أن نبدع نموذجًا حضاريًا جديدًا في التغيير عوضًا عن النقل والاستيراد أو عوضًا عن الجمود والتقليد.

إن طبيعة المرحلة الراهنة من وضع دائرتنا العربية الإسلامية في النظام الدولي، إنما تفرض إشكاليات جديدة،

ولعلنا ندركها وتتعامل معها بشكل جديد، بحيث لا تصبح المشاكل أو الحلول مجرد «**نفس الشراب في أكواب جديدة**». إن المحك الحقيقي للجديد يكمن في الناس، في الجمهور، في نخب جديدة، في استعادة المجتمع لمدنيته ومبادرته وإرادته في إطار هويته وخصوصيته المنفتحة علىٰ الإنسانية.

ومما لاشك فيه، أن عام من الثورات، وقبل أن تبدأ بجدية تصفية النظم القديمة ناهيك عن عدم البدء في بناء نظم جديدة بعد، مما لاشك فيه أن عام من الثورات بحثًا عن قيادة للمراحل الانتقالية وفي انتظار نتائج العمليات الانتخابية المنشئة لمؤسسات جديدة، مما لا شك فيه أن هذا العام لا يكشف بسهولة عن ملامح خطة القوىٰ العالمية تجاه الثورات أو عن أبعاد رؤىٰ استراتيجية وتوجهات نحو سياسة خارجية جديدة، وخاصةً لمصر وتونس وليبيا[1]. فنحن في

(١) عند إعداد الحولية للطباعة توالت التطورات الداخلية، وخاصةً خلال انتخابات الرئاسة وما بعد استلام رئيس الجمهورية المنتخب للسلطة، وعلىٰ نحو أفرز سيناريوهات عدة حول مستقبل العلاقات الأمريكية- الإخوانية، وهو الأمر الذي لم تتوافر المؤشرات الواضحة بعد عن ترجيح أحد السيناريوهات علىٰ الآخر. ولكن يظل السؤال التالي مطروحًا: ما مصادر التهديد من النظام العالمي؟ وما هي أوراق المقاومة؟ وما هي أبعاد رؤية استراتيجية مصرية لسياسة خارجية جديدة؟

حاجة لاختبار حقيقي لخطة القوىٰ العالمية، وذلك حين يتأكد الصعود الإسلامي في كافة الثورات، حيث إن العام الأول من الثورات إنما هو عام استكشافي لا يقدم إلا مؤشرات وتساؤلات ولن تتضح الصورة كاملة عن شروط القوىٰ الغربية تجاه «**نجاح الثورات**» وخاصةً لو كانت بقيادة إسلامية، كما لن تتضح الأثمان التي تستعد القوىٰ الوطنية والإسلامية بصفة خاصة لدفعها أو عدم قبولها ثمنًا لاستقلال الوطن الحقيقي، إلا علىٰ ضوء الممارسات في ظل نتائج الانتخابات والدساتير ومدىٰ قدرة القوىٰ السياسية الداخلية علىٰ الاصطفاف الوطني. فإن التاريخ يذكرنا دائمًا أن أداة القوىٰ الخارجية الأساسية في التدخل هي الانقسامات الداخلية. ولقد أفرزت عقود القهر والاستبداد والفساد خطوط تقسيم عديدة في داخل مجتمعاتنا ودولنا درجت القوىٰ الخارجية علىٰ توظيفها. فكيف ستكون السياسات الخارجية الجديدة؟

وأخيرًا، ماذا بمقدور الشعوب العربية الثائرة أن تفعل في

مواجهة هذه الخريطة المعقدة للأبعاد الدولية المحيطة وحتىٰ يكتمل هدم القديم وبناء جديد؟

ضرورة الحفاظ علىٰ السلمية والعصيان المدني وإغلاق الأبواب أمام حرب أهلية، والاستعانة بالخارج الشعبي لدعم القدرة علىٰ الصمود وإيصال الرسالة إلىٰ العالم، والوعي لمخططات الخارج (**الرسمي**) الرامية إلىٰ إجهاض الثورات أو علىٰ الأقل تحييدها وتحويل مسارها علىٰ نحوٍ لا يتعارض ومصالحه المادية والقيمية علىٰ حدٍ سواء.

هذا إضافةً إلىٰ تجديد الإيمان بأن الثورات بقدر ما انفجرت بإرادة ذاتية بعد تحقق ما يسمىٰ « **الكتلة الحرجة** » في القابلية للثورة، فإنه ليس بوسعها تحقيق المطالب والأهداف (**الحرية، العدالة الاجتماعية، الكرامة**)، إلا انطلاقًا من الداخل ابتداءً سواء لإخراج رؤوس ورموز النظم الفاسدة وإسقاطها أو سواء لإعادة بناء هذه النظم أو إصلاحها في ظل توافقات وطنية شاملة، وتفاديًا لإنتاج نفس عجلة الظلم والاستبداد السابق ولكن بوجوهٍ جديدة وتحت شعارات براقة جديدة.

إن الشعوب العربية والإسلامية بحاجة لوعي أكبر وإيمان أعمق بالدبلوماسية الشعبية في التعامل مع الخارج، لاستثمار النموذج الذي تهافت الجوار القريب والبعيد علىٰ استيراده، ولتوصيل رسالة عن الشعوب العربية الإسلامية غير تلك التي روجتها النظم من قبل وأراد « **الغرب** » أن يصدقها لأنها تخدم استمرار حماية مصالحه التاريخية في المنطقة، وتدعيم أهدافه تجاهها وعلىٰ رأسها كسر المقاومة الحضارية التي ما زالت مستمرة رغم كل محاولات إتمام كسر المقاومات العسكرية للاحتلال والمقاومات السياسية للظلم والاستبداد والمقاومات الاقتصادية للرأسمالية المتوحشة.

إن شعوبنا بحاجة للوعي بأن النظام الدولي السائد المهيمن إنما يدخل حلقة أساسية من حلقات خبوه وتصدعه داخليًا في ظل أزماته المتكررة، فكيف نتجه إليه بحثًا عن حلول لمشاكل إعادة بناء نظمنا ومجتمعاتنا. فنحن بحاجة لتغييرٍ حضاري وليس مجرد تغيير سياسي. لا يتحقق هذا النمط من التغيير إلا من خلال ذاتية منفتحة علىٰ العصر، وليس من خلال عملية نقل من جديد، لتجارب الآخرين.

فكم يقدم التاريخ من أدلة علىٰ تهاوي خبرات النقل التام والاستهلاك لتجارب الآخرين الحضارية.

إن الثورات الشعبية العربية، ليست ولا يجب أن تكون بداية معركة جديدة مع « **الغرب** » وبداية عداء جديد، ولكن لابد وأن تكون –وهكذا تفصح لنا نماذجها الحضارية– بداية لتدافع حضاري جديد يبدأ بإعادة تجديد ذاتية بالأساس لابد وأن يظل الغرب أحد مدخلاتها سواء بالسلب أو بالإيجاب.

وهذا التجديد الذاتي هو أساس بناء عناصر القوة الشاملة التي هي أساس الاستقلال والمبادرة. فهل تعي شعوبنا، دروس التاريخ وهي أن « **الغرب الاستعماري** » طيلة ثلاثة قرون لم يتمكن من إجهاض تجاربنا المتعاقبة في الإصلاح إلا من داخلنا. فكما بدأت ثوراتنا من داخلنا غير آبهة بتاريخ التحالف العضوي الممتد بين النظم المستبدة المتخلفة وبين الخارج، فلابد أن تستمر في معركتها للتغيير وهي مدركة كم تتعدد أدوات وأنماط التدخل من الخارج من ناحية، وكم تتعدد أيضًا من ناحية أخرىٰ سبل مقاومتنا الحضارية الممتدة.

خلاصة القول: إن مستقبل الثورات العربية وقدرتها على إحداث تغيير حضاري في المنطقة تجسيدًا لنماذج الثورات الحضارية، التي كانت عليها كل الثورات حين بدايتها، يمثل مدخلا أساسًا في تغيير النظام العالمي نحو درجة أكبر من التدافع الحضاري وليس كل من الصدام الحضاري أو الحوار الحضاري.

فماذا ستقدم الأشهر التالية من ملامح مؤكدة أو نافية لإمكانية هذا السيناريو المستقبلي عن وضع جديد للأمة العربية في نظام دولي متحول تحت ضغط الثورات العربية والأزمات المتلاحقة في بنية ومنظومة قيم النظام الدولي السائد؟

ولعل أهم الملامح بل الملمح الرئيس الذي اتضح بالتدريج عبر عام من الثورة هو الصعود الإسلامي ومن ثم فإن العام الثاني لابد وأن يقدم لنا الكثير عن مستقبل الثورات في ظل هذا الصعود وخاصة من حيث قدرته على إدارة التدخلات والعلاقات الخارجية مع قوى النظام الدولي المتربصة بالثورات والمحددة لشروط التعامل مع

الإسلاميين. والمحك الأساسي في هذه القدرة هو النجاح في عملية البناء الداخلي والإقليمي الجديد علىٰ نحو يرد الاعتبار لمفهوم السياسة بصفة عامة من رؤية حضارية إسلامية ويرد الاعتبار للعلاقة بين الإسلام والثورية والمدنية والحريات والعدالة الاجتماعية[1].

* * *

(١) انظر التفاصيل في: د.نادية محمود مصطفىٰ، **مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين: رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي... من فقه الأصول إلىٰ فقه الواقع وفقه التاريخ**، سلسلة الوعي الحضاري (4)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير، القاهرة، 2012.